-٨-

الزّنـد الورِي في الجواب عن السؤالَ السكندري

تـأليـف
الإمام عبد الرحمن بن أبي بكـر السُّيوطيّ
(ت ٩١١هـ)

الدكتور
مصطفى عدنان العيثاويّ

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد ..

فهذه رسالة للإمام السيوطي سماها (**الزند الوري في الجواب عن السؤال السكندري**) أجاب فيها عن سؤال سائل عن قوله، صلى الله عليه وسلم، في الحديث الصحيح: (**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمّة يهودي أو نصراني، ثمّ يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلاّ كان من أصحاب النار**)؛ إذ أشكل الحديث على بعض الناس من جهة تنزيل المقصود منه على القواعد النحويّة.

وقد اقتضى حل ذلك الإشكال أن يبسط السيوطي القول في أوجه إعراب الحديث لتقرير المراد منه مستشهدًا لما يزعم بالقرآن والشعر، وعمّا ورد عن العرب في سنن كلامهم، متخذًا من أقوال النحاة وتأصيلاتهم مستندًا فيما يقرر.

وهذه الرسالة تقع ضمن كتابه الحاوي للفتاوي، وقد آثرتُ تحقيقها ونشرها لأهميتها، وبقاؤها ضمن الكتاب يفقدها تلك الأَهمية، ولعلّ من المفيد أن أشير إلى بعض ما يكشف عن تلك الأهمية:

١- تقع هذه الرسالة تحت باب علم إعراب الحديث، والإعراب له صلة وثيقة بالكشف عن المعنى، والتصنيف في علم إعراب الحديث نادر، وقد أشار السيوطي في أول كتابه (**عقود الزبرجد**) إلى أنّه لم يتعرض للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري، والثاني الإمام جمال الدين بن مالك، ثم قال: «وقد استخرت الله

تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث[١]». والذي يبدو من قول السيوطي أنّه أراد الكتب التي اختصت بإعراب الحديث، فإنّه ثمة كتب حوت بين طياتها مسائل خصصت لإعراب حديث من الأحاديث.

٢- تضمنت الرسالة إحالات مهمة إلى واحد من شروح الحديث المهمة وهو شرح النووي لصحيح مسلم، وكتب الشروح مصدر ثرّ غفلته كثير من الدراسات اللغوية. ولم يغفل المؤلف الاستشهاد بأقوال النحاة؛ فجاء بحثه في المسألة مستوفيًا لمادتها العلمية.

٣- أفاد المؤلف من أقوال النحاة، وتأصيلاتهم فيما شابه الحديث من مسائل لغوية، مما أثر منها في القرآن، وكلام العرب في نثرها ونظمها، فنقل عن جملة من النحاة، مشيرًا إلى مصدر المعلومة بالإحالة إلى كتبهم، وهذا ما يجعل الرسالة أكثر توثيقًا.

٤- اهتمام السيوطي في تخريج المسألة، متمثلاً ذلك بذكره تخريج الحديث من الصحيح مع الإشارة إلى اللفظ غير الموافق للصحيح.

⊙ **وقد آثرت أن أجعل الرسالة في قسمين، وذلك على النحو الآتي:**

- القسم الأول: (المؤلِّف والمؤلَّف)، عرضت فيه بإيجاز التعريف بالسيوطي، وبهذه الرسالة.

- **القسم الثاني: النص المحقق، واتبعت فيه ما يأتي:**

١- نسخت النص للنسخة الأصل وفق قواعد الإملاء الحديثة، وقابلت النسخ بعضها على بعض، وقابلت أيضا بعض النصوص المنقولة من الكتب التي أشار إليها المؤلف، وأثبتّ الفوارق المهمة بينها في الهامش.

٢- وثّقت المادة العلميّة للكتاب بالإحالة إلى مصادر المعلومة، وخرجت الأحاديث

(١) عقود الزبرجد ١/٦٧.

والشواهد الشعرية والأقوال التي وردت عند السيوطي من المصادر المعتمدة في كل فن.

٣- ترجمت للأعلام الذين ذكرت أسماؤهم في النص.

٤- أوضحت في الهامش بعض المصطلحات التي تحتاج إلى بيان وتوضيح مما لم يذكر المؤلف له تعريفًا في النص.

٥- راعيت استعمال العلامات والرموز المعهود استعمالها في فن التحقيق ؛ وذلك لضبط النص، وإخراجه على الوجه الحسن.

وأسأل الله التوفيق والسداد والقبول.

❋ ❋ ❋

القسم الأول

المؤلِّـف والمؤلَّـف

- **أولاً**: **المؤلِّف**:

عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر بن ناصر الدين الخضيري الأسيوطي، ولد بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة (٨٤٩هـ)، حفظ القرآن وله دون ثماني سنين، ثم حفظ العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، وأجيز بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وكان أول شيء ألّفه شرح الاستعاذة والبسملة.

ومؤلفنا واحد من ألمع نجوم سماء المعرفة، صاحب التصانيف الكثيرة، ذكرها هو في غير موضع من كتبه، ولم يحط بها إحصاءً، وهو واحد من العلماء الذين ترجموا لأنفسهم، وتفرد ببسط القول في ترجمته نفسه في كتاب أسماه: (**التحدث بنعمة الله**)، وذلك فيه بغية الملتمس لمزيد معرفة بهذا العَلَم الذي شهرته طبقت الآفاق وأغنت الدارسين عن الخوض فيها، فضلاً عن أنّ المؤلف قد سبق له أن ترجم نفسه مختصرًا في كتابه حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة[1]، ولا نكاد نجد مؤلفًا من مؤلفاته - مما حقق- إلاّ وقد تضمنت مقدمة التحقيق شيئًا عن حياة السيوطي، وهذا ما جعلني لا أفصّل القول في سيرته، وشيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته؛ لتجنب الإعادة والتكرار.

(١) حسن المحاضرة ١/٣١٠-٣١٩.

وذلك النتاج الوفير والعلم الغزير، والانقطاع للعلم والتأليف جعل الناس يقفون منه بين مقرّظ مادح ومشهّر مشكك وحاسد، ولا سيما الأقران منهم، فممن أثنى عليه شيخه الإمام علم الدين البلقيني، وكذا شيخه الشُّمُني، وقاضي القضاة نحوي مكة محيي الدين المالكي، وذلك في حياة السيوطي حينما عرض عليهم شيئًا من مؤلفاته، وغير هؤلاء كثير، وأثنى عليه العيدروس، ونصّ على أنه كان فردًا في حفظ المتن[١]، وقال الإمام الشوكاني فيه: «وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة، سارت في الأقطار مسير الليل والنهار، ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله وجاحد لمناقبه»[٢].

وقد كان الإمام السَّخاوي قد ترجم للسيوطي ترجمة مظلمة - على حد وصف الشوكاني لها - فاتهمه بالاختلاس من التصانيف غير المعروفة التي أخذها من كتب المحمودية، مما لا عهد لأبناء عصره بها، وعاب عليه أنّه لم يأخذ القراءات عن شيخ، وقد ألَّف فيها شرح الشاطبية ونظم ألفية في القراءات العشر، وقد تتبعه باتهامات أخرى يطول ذكرها[٣].

وهذا ما جعل الإمام الشوكاني يجرِّد قلمه للرد على اتهامات السخاوي لمؤلفنا جاعلاً الحسد بين الأقران الزند الذي يذكي جذوة تلك الاتهامات، محاولاً إسقاط التهم واحدة تلو الأخرى عن السيوطي.

- **ثانيًا**: **المؤلَّف**:

⊙ **توثيق نسبة الرسالة وعنوانها**:

لم يختلف الذين ترجموا للسيوطي في نسبة هذه الرسالة وفي عنوانها، وجاء تأكيد ذلك في كتب السيوطي نفسه، إذ ذكر جلال الدين هذه الرسالة ضمن مؤلفاته في غير

(١) النور السافر ٩٠-٩٤.

(٢) البدر الطالع ١/٣٢٨-٣٣٥.

(٣) الضوء اللامع ٢/٦٤-٧٠.

موضع من كتبه، فأوردها ضمن القسم الخامس من مسرد مؤلفاته الذي أثبته في كتابه (التحدث بنعمة الله)، وهو القسم الذي اشتمل على ما ألف في واقعات الفتاوي من كراس وفوقه ودونه[١]، وذكرها أيضا في كتابه (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) وهو يترجم لنفسه، ضمن مسرد مؤلفاته وتعليقاته في فن العربية[٢]، وقد ثبتت المسألة في كتابه (الحاوي للفتاوي)[٣] ، وأورد ذكرها بعض مترجميه، منهم: حاجي خليفة في (كشف الظنون)[٤] ، وإسماعيل باشا في (هدية العارفين)[٥].

وقد أجمعت مصادر ترجمته على أنّ عنوان الرسالة هو: (الزند الوري في الجواب عن السؤال السكندري)، وهذا ما وجدته ثابتًا على الصفحات الأول من نسخ المخطوط.

⊙ **نسخ الرسالة**:

وقفت على نسختين خطيتين للرسالة فضلاً عن إفادتي من كتاب الحاوي، وفيما يأتي وصف للنسختين.

١- النسخةالأولى:

نسخة دار الكتب الوطنية/ تونس، وهي برقم (٣١٨٨)، ومن مصورات مركز جمعة الماجد للثقافة، رقم الورود (٤٦٢)، وتقع الرسالة ضمن مجموع يضم رسائل للسيوطي، وتتألف هذه النسخة من ورقة تامة ويزيد عليها قليلاً من الورقة الثانية، ضمت الورقة الأولى لوحين، تكوّن اللوح الأول من ثلاثة وثلاثين سطرًا، مع العنوان، واللوح الثاني تكوّن من

(١) التحدث بنعمة الله ١٠٩.
(٢) حسن المحاضرة ٣١٧/١.
(٣) الحاوي ١٨٠/٢-١٨٤.
(٤) كشف الظنون ٩٥٥/٢.
(٥) هدية العارفين ٥٣٩/٥.

ثمانية وثلاثين سطراً، في كل سطر ما يقرب من (١٣-١٥) كلمة، وخطها دقيق، وهي نسخة تامة جيدة قل سقطها وتحريفاتها، وقد انفصلت عن سواها من المسائل الأخرى بداية ونهاية، وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً، ورمزت لها بـ (أ).

⊙ **النسخة الثانية**:

نسخة الظاهرية، وهي برقم (٣٨٦٢)، ومن مصورات مركز جمعة الماجد للثقافة، رقم الورود (٢٣٦٩)، وتقع الرسالة ضمن مجموع يضم رسائل للسيوطي أيضًا، وتتألف هذه النسخة من أربع ورقات، تتكون كل ورقة من لوحين في كل لوح واحد وعشرون سطرًا تقريبًا، في السطر الواحد (٧-٨) كلمات، وخطها واضح، فيها سقط كلمات مفردة فضلاً عن سقط في الآخر اشتمل على عدد من الأسطر، مع أن الناسخ ذيّل النسخة بالقول (انتهى)، وقد أشرت إلى ذلك في حواشي التحقيق، وقد جاءت الرسالة متداخلة مع سابقتها في هذه النسخة. ورمزت لها بـ (ب).

* * *

صـور المخطـوط

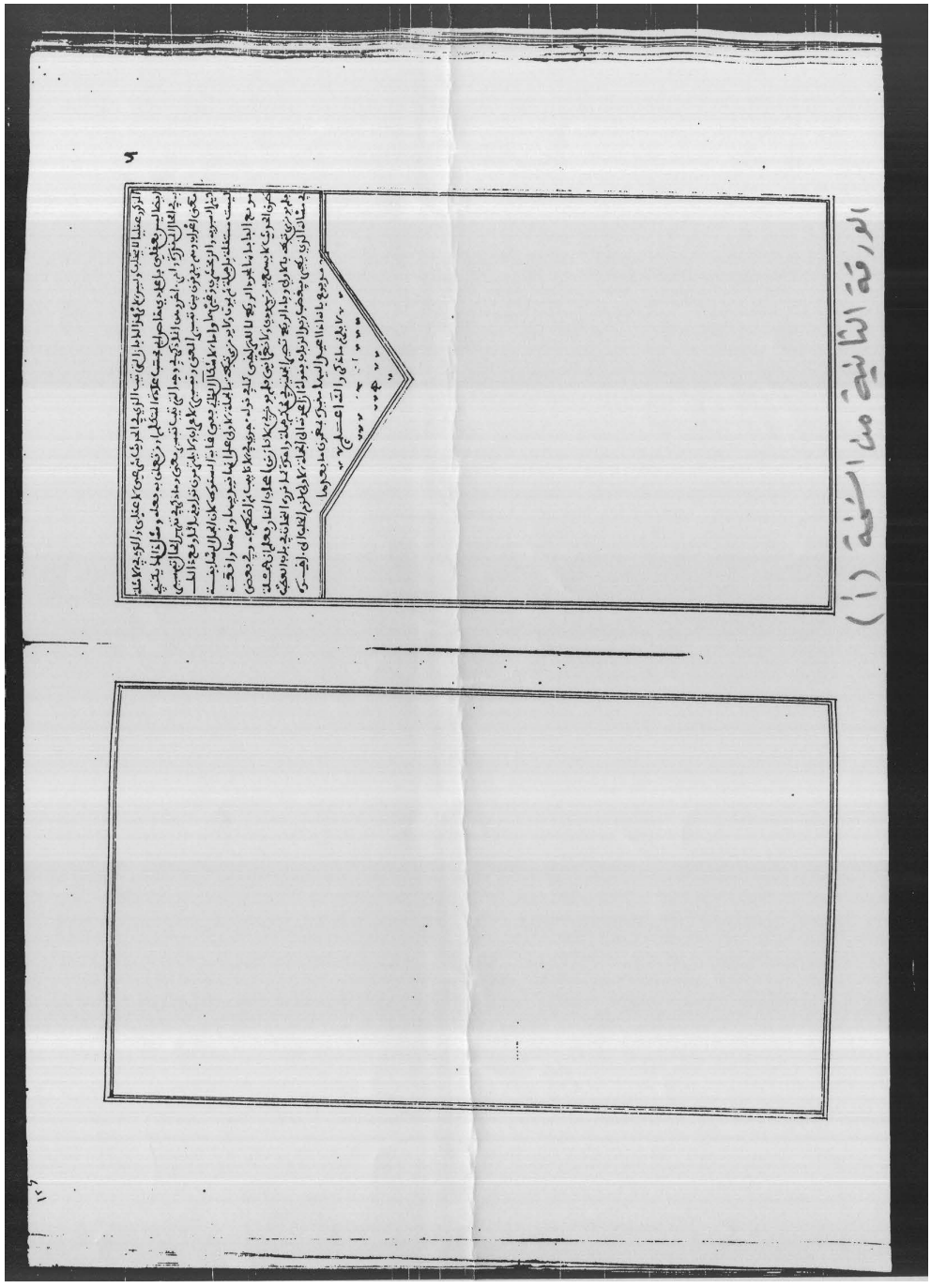
الورقة الثانية من النسخة (أ)

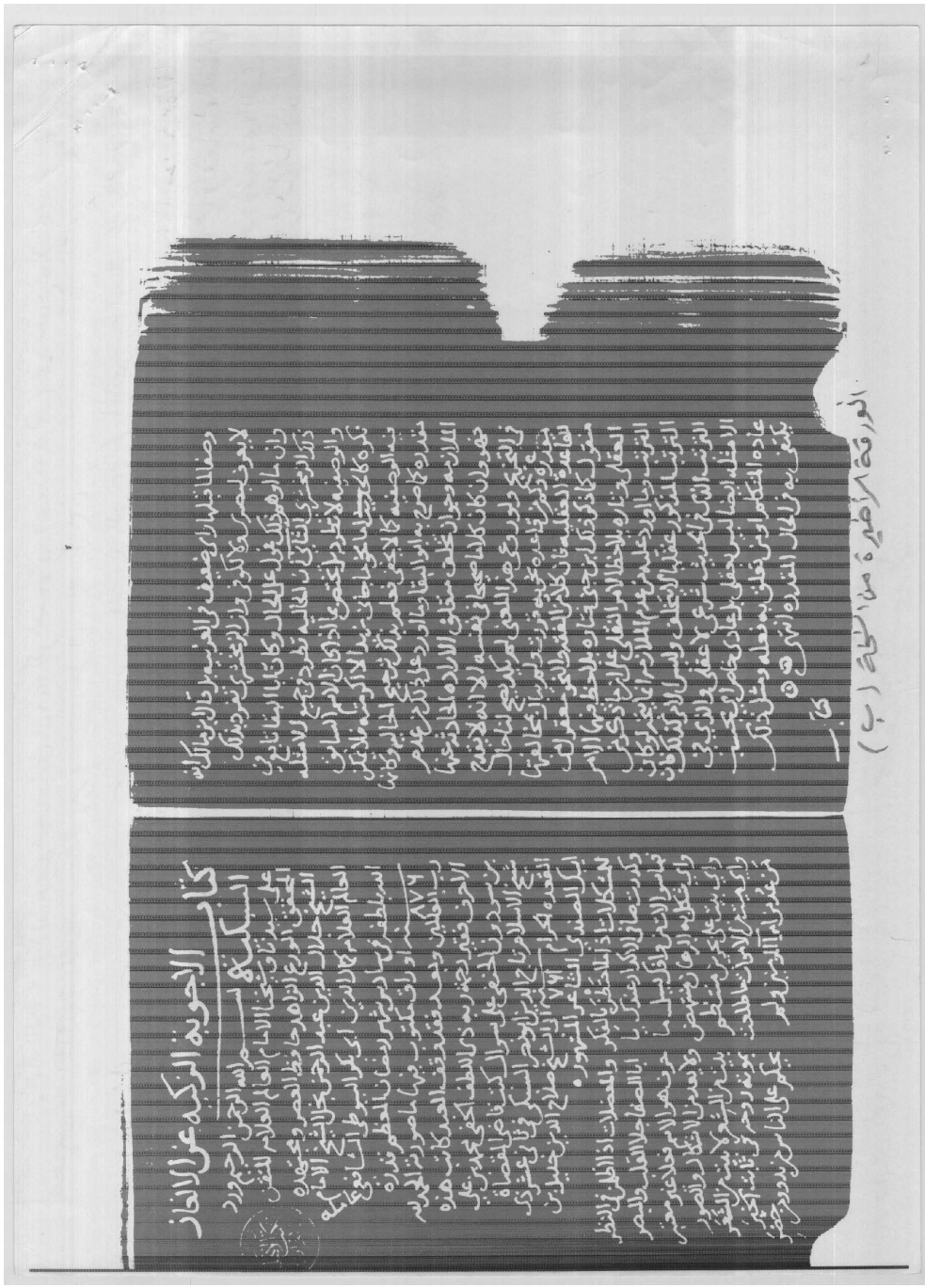

القسم الثاني

النصّ المحقّق

[١٢٥/أ] الزند[١] الوري[٢] في الجواب عن السؤال السكندري[٣].

⊙ **مسألة**:

ورد من الإسكندرية[٤] سؤال، صورته: روي[٥] في صحيح مسلم[٦]، رضي الله عنه: أنّ النبي، صلى الله عليه وسلم، قال[٧]: (والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة

(١) الزند والزَّنْدَةُ: خشبتان يستقدح بهما، فالسفلى زندة، والأعلى زند. اللسان (زند) ٤١٢/٤.

(٢) يقال: وري الزندُ يري، ووَرَى يري، ويَوْرى وَرْيًا، وريَّةً، وهو وارٍ، ووريٌّ: اتّقد. اللسان (ورى) ٢٨٥/٩.

(٣) العنوان ساقط من: ب.

(٤) قال أهل السير: بنى الإسكندر ثلاث عشرة مدينة سمّاها كلها باسمه، ثمّ تغيّرت أساميها بعده، فليس فيها ما يعرف الآن بهذا الاسم إلاّ الإسكندرية العظمى التي بمصر. ينظر: معجم البلدان ١٨٢/١-١٨٩.

(٥) ب: قد روي.

(٦) الإمام الحافظ الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، سمع بمكة والكوفة والعراق والحرمين ومصر، وروى عن جمع غفير من الشيوخ، وقد أورد ذلك بعض مترجميه، روى عنه رواة يطول ذكرهم (ت٢٦١هـ). ينظر: الفهرست ٢٨٢، وطبقات الحنابلة ٤١٣/٢-٤١٧، وتهذيب الأسماء واللغات ١٩٠/٢-١٩٥، وسير أعلام النبلاء ٥٥٧/٢-٥٨٠، وتهذيب التهذيب ٦٧/٤.

(٧) أخرجه مسلم، قال: حدّثني يونس بن عبد الأعلى، أخبرنا ابن وهب قال: وأخبرني عمرو أنّ أبا يونس حدّثه عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال :، الحديث. صحيح مسلم ١٣٤/١، حديث (١٥٣) باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد، صلى الله عليه وسلم، وقد أخرجه الطبري من طرق وألفاظ مختلفة. جامع البيان ٣٦٣/١٢-٣٦٥، وينظر: حلية الأولياء ٣٠٨/٤، والمحرر الوجيز ٥٥٥/٤، والجامع لأحكام

يهودي أو نصرانيٌّ، ثمَّ يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلاّ كان من أصحاب [النار][(١)].

وقال[(٢)] الشيخ محيي الدين النووي[(٣)]، رحمه الله تعالى[(٤)]، في شرحه لصحيح مسلم[(٥)]: قوله، صلى الله عليه وسلم: لا يسمع بي أحد من هذه الأمّة، أي: ممّن هو موجود في زمني وبعدي إلى يوم القيامة، فكلهم ممّن يجب عليه الدخول في طاعته، وإنّما ذكر اليهود والنصارى[(٦)] تنبيهًا على من سواهما؛ [وذلك لأنّ يهود والنصارى لهم كتاب][(٧)]، فإذا كان هذا شأنهم، مع أنّ لهم كتابًا فغيرهم ممّن لا كتاب له أولى[(٨)].

القرآن ١١/٩٠-٩١، وفي حاشية السندي أخرج الحديث بلفظين، في الأول: أنّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، ولا يهودي ولا نصراني، ومات، ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلاّ كان من أصحاب النار)، ومما قال المؤلف في شرحه للحديث: والمراد: بيان عموم دعوته للخلق، وأنّ من بلغته الدعوة لم ينفعه الإيمان السابق، ما لم يؤمن به، صلى الله عليه وسلم، حاشية المسند ٤٦٦/٥، حديث (٤٠٣٦). واللفظ الثاني موافق لما أورده السيوطي عن صحيح مسلم، ثم قال في الحاشية: قوله (يهوديًا) بتقدير (كان)، وفي بعض النسخ (يهودي) بالرفع على أنه صفة أحد. ٧٣/٦، حديث (٤٢٥٦). قلت: والذي ثبت في الكتاب رواية الرفع لا النصب.

(١) من: ب.

(٢) ب، الحاوي: قال. وقد تكرر مثل هذا في غير موضع وسأتركه غفلاً لعدم الأهمية.

(٣) الإمام الفقيه الحافظ، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الخرامي، الشافعي صاحب التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها، أتقن علومًا شتى (ت٦٧٦هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ ١٤٧٠/٤-١٤٧٤، وطبقات الحفاظ ٥١٠، وشذرات الذهب ٦١٨/٧-٦٢١.

(٤) (رحمه الله تعالى) ساقطة من: ب، الحاوي. وقد تكرر سقوطها في كثير من المواضع في النسختين، وسأغفل التنبيه إلى ذلك في المواضع القادمة لكثرته وعدم الأهمية.

(٥) شرحه للصحيح ١٨٥/٢ حديث (١٥٣/٢٤٠).

(٦) ب، الحاوي: اليهودي والنصراني.

(٧) من شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٥/٢.

(٨) قال الإمام القرطبي: والمراد به في هذا الحديث كل من أرسل إليه محمد، صلى الله عليه وسلم، ولزمته حجته سواء صدّقه أو لم يصدقه؛ ولذلك دخل فيه اليهودي والنصراني، لكن هذا على مساق حديث مسلم هذا؛ فإنّه

قلت: وقد أشكل هذا الحديث على بعض الناس من جهة تنزيل المقصود منه على القواعد النحوية، فإنّ المقصود من الحديث، أنّه من سمع نبينا، عليه الصلاة والسلام، ممّن شملته بعثته العامة، ثمّ مات غير مؤمن بما أرسلت[١] به كان من أصحاب النار، وفي تنزيل لفظ الحديث على هذا المقصود قلق، كما سيأتي، وهذا الإشكال يعرض كثيرًا في غير لفظ أيضًا، كقولك: ما جاءني زيد إلاّ أكرمته، وما أحسنت إلى لئيم إلاّ أساء إليّ، وما أنعمت على عمرو إلاّ شكر، وأمثال ذلك كثير[٢] في الكتاب والسنة وكلام العرب، والغرض في الجميع أن يكون الواقع بعد (إلاّ) مرتبًا مضمونه على مضمون ما بعد حرف النفي[٣]، أي: مهما جاءني زيد أكرمته، ومهما أحسنت إلى لئيم أساء إليّ، ومهما أنعمت على عمرو شكر، وهكذا في سائر الأمثلة التي بهذه المثابة، وتطبيق اللفظ على هذا الغرض غير متأت[٤] بحسب الظاهر؛ فإنّ غاية ما يتخيل في هذا الاستثناء أن يكون مفرغًا[٥]،

قال فيه: (لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني) بغير واو العطف، فإنّه يكون بدلاً من الأمة ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٣٦٨/١، حديث (١٢٠).

(١) الحاوي: أرسل.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٢-٣٠٤، وسيورد المؤلف أمثلة أخرى.

(٣) وقالوا: إنّ ما قبل (إلاّ) يقتضي ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى إلاّ به، إلاّ أنّها من جهة المعنى تفيد الاستثناء، من حيث جعلت (زيدًا) خيرًا من جميع ما مررت به في قولك: ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه. شرح المفصل ٩٤/٢.

(٤) ب: مناف.

(٥) وسمي استثناءً مفرغًا؛ لأنّ ما قبل (إلاّ) تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره، وشرطه عندهم أن يكون الكلام غير موجب، وهو النفي والنهي والاستفهام الإنكاري، وجوّز ابن الحاجب وقوعه بعد الإيجاب، بشرط حصول الفائدة، وكونه فضلة، كقولهم: ما لقيت صناع البلد؟ فتقول: لقيت إلاّ فلانًا، قال: ولكنّ الأغلب عدم التفريغ في الموجب. ينظر: شرح الرضي على الكافية ق١/م٧٤٧/٢-٧٤٩، وشرح الحدود النحوية ١٧٣، وشرح التصريح ٥٣٩/١.

باعتبار[١] الأحوال ؛ فتكون الجملة الواقعة بعد (إلاّ) في محل نصب على أنّها حال من الفاعل أو من المفعول المتقدم ذكره، أي: ما جاءني زيد إلاّ في حال كوني مكرما له[٢]، وما أحسنت إلى لئيم إلاّ في حال كونه مسيئًا إليّ، وما أنعمت على عمرو إلاّ [في][٣] حال كونه شاكرًا للنعمة، وهذا مشكل ؛ فإن الحال مقيدة لعاملها، ومقارنة له[٤]، وليس الإكرام مقيدًا بمجيء زيد بحسب المقصود، ولا مقارنًا له في الزمن، وكذا بقية الأمثلة.

فإن قلت: أجعل الحال مقدرة[٥]، كما في قولهم: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا، أي: مريدًا الصيد به[٦]، فكذا في الأمثلة، أي: ما جاءني زيد إلاّ في حال كوني[٧] مريدًا لإكرامه، وما أحسنت إلى لئيم إلاّ في حال كونه مريدًا الإساءة إليّ، وما أنعمت على عمرو إلاّ في حال كونه مريدًا الشكر، وعلى هذا تتأتى[٨] المقارنة والتقييد، ولا إشكال.

(١) من قوله: بحسب الظاهر ، إلى باعتبار. ساقط من: ب.

(٢) وذلك تأويل قوله السابق: ما جاءني زيد إلاّ أكرمته، فقوله (أكرمته) جعله في موضع نصب من الفاعل، وفي المثالين الآخرين كأنّه جعل (شكر) و(أساء) في موضع نصب حالاً من الجار والمجرور ؛ لأنها بحكم المنصوب عند النحاة ؛ لذلك جوّزوا قولهم: مررت بزيد وخالدًا، لأنّ معنى: مررت بزيد: جزت زيدًا. ينظر: الخصائص ١٠٣/١، وشرح المفصل ٩/٨.

(٣) من: ب.

(٤) الحال المقارنة: هي الحال المنتقلة، قال الرضي: فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلُّق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما جرى مجراهما. شرح الرضي على الكافية ق١/ م٦٣٦/١، وينظر: الهمع ٤١/٤، ونصّ السيوطي على أنّ الحال المقارنة هي الغالبة. والمقصود هنا المقارنة الزمانية.

(٥) الحال المقدرة، وهي الحال المستقبلية، ومن ذلك قوله تعالى:(طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) [الزمر /٧٣] أي مقدرين الخلود. ينظر: الكتاب الفريد ٤٧٣/٥، والهمع ٤١/٣، وشرح التصريح ٦٠٤/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٢/٢، والهمع ٤١/٣.

(٧) ب: كونه.

(٨) ب: تأتي.

قلت: هذا، وإن كان في نفسه معنى ممكن الاستقامة، فهو غير مفيد للغرض المصوغ لهذا الكلام؛ إذ المقصود كما سبق وقوع مضمون ما بعد حرف الاستثناء، مرتبًا على مضمون ما بعد حرف النفي[٩]، ولا يلزم من إنعامك على عمرو في حال إرادته للشكر أن يكون الشكر وقع بالفعل مرتبًا على الإنعام عليه؛ لجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها، وكذا الكلام في بقية الأمثلة، فقد ظهر امتناع جعل ما بعد (إلاّ) حالا [لا][١٠] من قبيل الحال المحققة[١١]، ولا من قبيل الحال المقدرة، ولامتناع غير[١٢] الحال فيه فيما يظهر ببادئ الرأي فتقرر الإشكال. فإن قلت: لِمَ لا تجعل التفريع باعتبار ظرف الزمان، أي: ما جاءني زيد في حين من الأحيان إلاّ في حين أكرمته، فحذف الحين كما في قولهم: جئتك صلاة العصر، أي حين صلاة العصر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقام[١٣]؟

قلت يمتنع ذلك لفظًا ومعنى، أمّا لفظًا فلأنّ الظرف في مسألتنا على[١٤] [١٢٥/ب] زعمك مضاف إلى الجملة، ولا يحذف مضاف إلى الجملة، وتقوم الجملة مقامه[١٥]، وإنّما

(٩) قوله: (مرتبًا ،النفي) ساقط من: ب.

(١٠) من: ب.

(١١) أراد الحقيقية، وهي الغالبة في الحال. ينظر: الهمع ٤١/٤.

(١٢) ب، الحاوي: ولا مساغ لغير.

(١٣) وهو كثير الوقوع في كلام العرب، وقد أفاض النحاة في ذكر أمثلته وقواعده في كتبهم، وشهرته تغني عن التفصيل فيه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٠١/١، والمقاصد الشافية ١٤٢/٤.

(١٤) تكررت في: أ.

(١٥) ينظر: المغني ٦٠٥/٥، وشرح الدماميني على المغني ٣٩٤/٢، والمقاصد الشافية ١٥٣/٤، وقال الإمام الشاطبي: فإذا كان المضاف اسمًا مضافًا إلى جملة لم يجز حذفه كما قلت: انتظرك طلعتِ الشمس، تريد زمن طلعت الشمس.

ذلك إذا كان المضاف إليه مفردًا، كما في: جئتك صلاة العصر[١]، وما أجازه أبو حيّان[٢] في قوله تعالى: {وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ} [البقرة / ٤٨] - من أنّ الأصل: يومًا لا تجزي نفس، فأبدل (يوم) الثاني من الأول[٣]، ثمّ حذف المضاف - مردود، وقال ابن هشام[٤]: لا نعلم[٥] هذا واقعًا في الكلام، ثمّ إنْ ادّعى[٦] أنّ[٧] الجملة باقية على محلها من الجرّ فشاذ، [أو أنّها أنيبت عن المضاف][٨] فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

وأمّا معنى، فيظهر ممّا أبطلنا به وجهي الحال المحققة والمقدرة؛ إذ ليس المراد: أنّ زيدًا لم يجئ إلاّ [في][٩] حال إكرامك له، أو في[١٠] حال إرادتك لإكرامه، وإنّما حينئذٍ[١١]

(١) الحاوي: كما في جئتك في صلاة العصر.

(٢) محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي، نحويّ عصره ولغويّه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، تقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وأفريقية والإسكندرية والحجاز من نحو أربعمئة وخمسين شيخًا (ت٧٤٥هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ٧٢٣/٢، وغاية النهاية ٢٨٥/٢، وبغية الوعاة ٢٦٦/١.

(٣) البحر المحيط ١٩٠/١.

(٤) عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، جمال الدين، العلامة المشهور، سمع على أبي حيّان ديوان زهير، وقرأ على التاج الفاكهي وتفقّه للشافعي، وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، قال ابن خلدون فيه: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه (ت٧٦١هـ). ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، وبغية الوعاة ١٦٤/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨. وينظر قوله في: المغني ٦٠٥/٥.

(٥) ساقطة من: ب.

(٦) أي: أبو حيّان.

(٧) أ، الحاوي: على أنّ.

(٨) من: ب.

(٩) من: ب.

(١٠) ساقطة من: الحاوي.

(١١) ساقطة من: ب.

المقصود ما أسلفناه، والكلام في تنزيل اللفظ عليه، فالإشكال [حينئذٍ][١] بحاله.

وفي الحديث إشكال من جهة أخرى، وهو أنّه تقدّم الاستثناء الواقع فيه جمل، فإن أعدته إلى الجميع، وبنينا على أنّ العامل في المستثنى هو من قبيل[٢] (إلاّ) من فعل أو معناه، بواسطة (إلاّ) كما يراه البصريون[٣]، لزم اجتماع عوامل على معمول واحد، وهو باطل على ما تقرر في علم النحو[٤]، وإن أعدته إلى الجملة الأولى فقط لزم الخلف في

(١) من: ب.

(٢) الحاوي: قبل.

(٣) صرح غير واحد من النحاة أن مذهب سيبويه في العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم، أو ما في معناه بواسطة (إلاّ) لتقوية العامل، والناظر في الكتاب يجد أنّ مذهب سيبويه على ما فيه من إجمال يفيد أنّ ناصب المستثنى هو ما قبل (إلاّ)، قال في الكتاب: اعلم أنّ (إلاّ) يكون الاسم بعدها على وجهين، والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجًا ممّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهمًا. انتهى. وقد فسَّر ابن مالك قول سيبويه: إن العامل في المستثنى هو (إلاّ) ونصّ على أنّ هذا الأمر خفي على جمهور الشرّاح لكتابه.

أما المبرد فذهب إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل المحذوف و(إلاّ) بدل من هذا الفعل، ونصّ في الكامل على أنّ مذهبه هذا مترجم عمّا قال سيبويه غير ناقض له.

وللنحاة أقوال أخرى في ناصب المستثنى، فنقل عن الكسائي أنّ المستثنى نصب؛ لأنّ تأويله: قام القوم إلاّ أنّ زيدًا لم يقم، ونقل عنه أيضًا أنّه قال: ينتصب المستثنى؛ لأنّه مشبه بالمفعول، وذهب الفراء ومن تابعه إلى أنّ (إلاّ) مركبة من (إنّ) و(لا) ثمّ خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ (إنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ(لا)، وذهب ابن خروف إلى أنّ ناصب المستثنى هو ما قبل (إلاّ) من فعل، وذهب السيوطي إلى عدم ترجيح قول من الأقوال فقال: ولم يترجح عندي قول منها؛ لذلك أرسلت الخلاف. ينظر: الكتاب ٣١٠/٢، والمقتضب ٣٩٠/٤-٣٩١، وينظر هامش المحقق، إذ أجرى موازنة بين قول سيبويه والمبرد، والكامل ٦١٣/٢، ومعاني الحروف للرماني ١٨٤، والخصائص ٢٧٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٥ مسألة (٣٦)، وشرح الجمل لابن خروف ٩٥٨/٢، وشرح المفصل ٧٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٢، والمغني ٤٥٣/١، والهمع ٢٥٢/٣.

(٤) قال ابن يعيش في باب الفاعل: اعلم أنّك إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة، ووجهتهما إلى

الخبر، وذلك أنّ التقدير[١] حينئذٍ: لا يسمع بي أحد من هذه الأمّة يهودي أو نصراني إلاّ كان من أصحاب النار، وكم من يهودي ونصراني يسمع به بعد البعثة، ولا يكون من أصحاب النار؛ بأن[٢] يسلم ويموت على الإسلام، وإن جعلته راجعًا إلى ما بعد الجملة الأولى فقط على ما فيه صارت الجملة الأولى لا تعرض فيها إلى الاستثناء، فيلزم الخلف أيضًا؛ إذ كثير من اليهود والنصارى يسمع به بعد البعثة؟ هذا آخر السؤال.

الجواب: قال ابن مالك[٣]، رحمه الله تعالى، في التسهيل[٤] في تقرير هذه[٥] القاعدة التي من أفرادها هذا الحديث: ويليها، أي: (إلاّ)، في النفي فعل مضارع بلا شرط، وماضٍ مسبوق بفعل، أو مقرون بقد، وقال في شرحه[٦]: مثال المضارع: ما كان زيد إلاّ يفعل كذا،

مفعول واحد، نحو ضربني وضربت زيدًا، فإنّ كل واحد من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى؛ إذ كان فاعلاً للأول، ومفعولاً للثاني، ولم يجز أن يعملا جميعًا فيه؛ لأنّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة. شرح المفصل ٧٧/١.

(١) الحاوي: تقدير.

(٢) ب: بل.

(٣) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الجيّاني، نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، أخذ العربية عن غير واحد، وصرف همته لإتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وصنف تصانيف مشهورة، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والبعلي والعلاء بن العطار وخلق آخرون، وقال أبو حيّان: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهورًا يعتمد عليه (ت٦٧٢هـ). ينظر: غاية النهاية ١٨٠/٢، والبلغة ١٦٥، وبغية الوعاة ١١٩/١.

(٤) التسهيل ١٠٥.

(٥) ساقطة من: الحاوي.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٢، ولم ينقل السيوطي النص باللفظ؛ إذ جاء النص في شرح التسهيل على اللفظ الآتي: وقولي: (ويليها في النفي فعل مضارع بلا شرط) نبهت على أنّه لا يشترط في وقوع الفعل المضارع بعد (إلاّ) تقدم فعل، بل وجود نفي قبلها كافٍ، فعلاً كان ما ولي النفي أو اسمًا، فيقال: ما زيد إلاّ يفعل، وما زيد إلاّ فاعل، ويشترط في وقوع الفعل الماضي بعدها تقدم نفي أو معناه، وكون ما ولي النفي فعلاً، فلفظ النفي

ومثال[١] الماضي مسبوقًا بفعل قوله تعالى: {وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ} [الحجر/١١]، ومقرونًا بعد قول الشاعر[٢]:

ما المجد إلاّ قد تبيّن أنّه بندىً وحلم لا يزال مؤثّلا

قال: وإنّما أغنى اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل؛ لأن (قد) تقرّبه من الحال؛ فيكون بذلك شبيهًا بالمضارع، [وإنّما كان المضارع][٣] مستغنيًا عن شرط؛ لأنّه شبيه بالاسم، وإنّما ساغ بتقديم الفعل مقرونًا بالنفي؛ لجعل الكلام بمعنى: كلما كان كذا، فكان فيه فعلان، كما كان مع كلمّا[٤]؛ فلو قلت: ما زيد إلاّ قائم، لم يجز؛ لأنّه ليس ممّا ذكر، وعلة ذلك، أنّ المستثنى لا يكون إلاّ اسمًا أو مؤولاً باسم، والماضي المجرد من (قد) بعيد من شبه الاسم، وأمّا قولهم: أنشدك بالله ألاّ فعلت، فإنّه في معنى النفي، كقولهم: شرّ أهرَّ ذا

كقوله تعالى: { وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ } [الحجر/١١]، ومعنى النفي كقولهم أنشدك الله ألاّ فعلت، بمعنى ما أسألك إلاّ فعلك. وقد يغني اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل كقول الشاعر، وينظر: شرح التسهيل للمرادي ٥٤٢، والهمع ٢٧٥/٣.

(١) ب، الحاوي: بزيادة: وما خرج زيد إلاّ يجر ثوبه، وما زيد إلا يفعل كذا. وهي ليست في شرح التسهيل.

(٢) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٢، وللمرادي ٥٤٢، والمساعد ٥٨١/١، والهمع ٢٧٥/٣ والدرر اللوامع ١٧٢/٣، وقال الشنقيطي: ولم أعثر على قائله، والرواية فيه: ببذل وحلم.

(٣) من: ب.

(٤) النص في شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٢، على النحو الآتي:، مستغنيًا عن شرط في وقوعه بعد (إلاّ) لشبهه بالاسم، والاسم بإلاّ أولى؛ لأنّ المستثنى لا يكون إلاّ اسمًا أو مؤولاً باسم وإنما أساغ تقدم الفعل وقوع الماضي بعد (إلاّ)؛ لأنَّ تقدم الفعل مقرونًا بالنفي يجعل الكلام بمعنى: كلما كان كذا وكذا، كان كذا وكذا فكان فيه فعلان كما كانا مع (كلما). انتهى قول ابن مالك.

ناب[١]، أي ما أسألك إلا فعلك[٢]. انتهى.

وقال أبو البقاء[٣] في قوله تعالى: {وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [الحجر/١١] إنّ الجملة حال من ضمير المفعول في (يَأْتِيهِم)، وهي حال مقدرة، ويجوز أن تكون صفة لـ (رسُولٍ) على اللفظ أو الموضع. انتهى.

فعلم من ذلك تخريج الحديث على الوجهين، والأرجح: الحالية؛ لأمرين:

- أحدهما: أنّ وقوع ما بعد (إلاّ) وصفًا لما قبلها: رأي ضعيف في العربية، بل قال ابن مالك، رحمه الله تعالى: إنّه لا يعرف لبصري ولا لكوفي[٤]، وإنّ الزمخشري[٥]، رحمه الله،

(١) وهو مثل يضرب في ظهور إمارات الشرّ ومخايله، وذا ناب هو: الكلب، ومعناه أنّهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرّ مثله فيه إلاّ لسوء ظن، والمثل محمول على تقدير: ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ، فـ (شر) مبتدأ محمول على معنى الفاعل، وقد جرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغير. ينظر: الكتاب ٣٢٩/٢، ومجمع الأمثال ٢١١/٢، والمستقصى في أمثال العرب ١٣٠/٢، وشرح المفصل ٨٦/١، والمقاصد الشافية ٤٧/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٢.

(٣) عبد الله بن الحسين العُكبَري البغدادي، قال القفطي: أصله من عُكْبَرى. قرأ العربية على يحيى ابن نجاح وابن الخشاب، وبرع في الفقه والأصول، وسمع الحديث، وكان ثقة صدوقًا كثير المحفوظ أُضرّ في صباه بالجدري، فكان إذا أراد التصنيف أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه (ت٦١٦هـ). إنباه الرواة ١١٦/٢، ونكت الهميان ١٨٢، والبلغة ٩٩، وبغية الوعاة ٣٥/٢. وقوله في: التبيان في إعراب القرآن ٧٧٧/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/٢.

(٥) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم جار الله، كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء، وجودة القريحة، معتزليًا قويًا في مذهبه مجاهرًا به، ورد بغداد غير مرة، وجاور بمكة، فتلقب بجار الله (ت٥٣٨هـ). إنباه الرواة ٢٦٥/٣، وبغية الوعاة ٢٧٠/٢، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٢٠. وينظر قوله في تفسير قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } [الحجر/٤] قال: {وَلَهَا كِتَابٌ} جملة واقعة صفة لقرية، والقياس ألاّ يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ} [الشعراء/٢٠٨]، وإنما توسط لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب، الكشاف ٣٩٨/٣، وذكر الرضي هذا الوجه على صيغة التمريض. ينظر: شرحه على الكافية ق١/م٢/٧٥١.

تفرد بذلك، وإنّ ما أوهم [خلاف][١] ذلك فمؤول على الحال، وكأنّ أبا البقاء تابع في ذلك الزمخشري[٢].

- الثاني: أنّ الحالية تطّرد في جميع الأمثلة، والوصفية لا تطّرد، بل تختص بما إذا كان الاسم السابق نكرة كالحديث، أمّا نحو: ما جاءني زيد إلاّ أكرمته، فلا يمكن فيه الوصفية، كما لا يخفى، فعلم بذلك ترجيح الحالية، وكأنّها مقدرة، كما صرّح به أبو البقاء، وما أورد على ذلك من عدم الملازمة، وجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها، فهو، وإن كان كلامًا صحيحًا في نفسه، إلاّ أنّه لا يقدح في التخريج، ولو روعي هذا المعنى لم يكن يصح لنا حال مقدرة، وكم من قاعدة نحوية قررت[٣]، ولم يبال بمخالفتها للقواعد[٤] العقلية، فإن من النحو والفقه[٥] معقول من منقول، كما ذكر ذلك ابن جني[٦]، رحمه الله، فتارة يلاحظ فيها الأمر العقلي، وتارة يلاحظ الأمر النقلي[٧]، على أنّ ما ذكر من الترتيب، وما أورد عليه

(١) من: الحاوي.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٢/٧.

(٣) الحاوي: قدرت.

(٤) ب: للقاعدة.

(٥) ب: فإنّ كلا من الفقه والنحو.

(٦) عثمان بن جني أبو الفتح، من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتبًا، لازم شيخه أبا علي أربعين سنة، تصدر ابن جني في بغداد بعد وفاة شيخه أبي علي، (ت٣٩٢هـ). ينظر: الفهرست ١٩٥، ومعجم الأدباء ١٥٨٥/٤، والبلغة ١١٥، وبغية الوعاة ١٢٦/٢، وتنظر المقولة في: نزهة الألباء ٧٦، والأشباه والنظائر ٧/١، وقال الإمام الصرصري: اعلم أنّ العلم من حيث هو علم يمكن تقسيمه باعتبارين: أحدهما: جهة مادته، فيقال: هو إمّا عقلي محض، كالحساب والهيئة والنجوم والهندسة والطب وسائر الرياضيات. أو نقلي محض، كالقرآن والحديث والتفسير وأحكام النحو، ومفردات اللغة، أو مركب منهما، كالفقه وأصوله، الإكسير في علم التفسير ٤٧.

(٧) أ: الأمر النقلي فيهمل العقلي وتارة ، وما أثبته من: ب، الحاوي.

من عدم الملازمة، إنّما يتجه لو كان الترتيب [١٢٦/أ] المذكور عقليًا لا يتخلف، وليس الأمر كذلك، فإنّ الترتيب الذي في الحديث شرعي، لا عقلي، والذي في الأمثلة أيضًا ليس بعقلي، بل عادي خاص، أي بحسب عادة المتكلم، أو من تعلق به فعله، ومثل ذلك يكتفى به في الحال المقدرة[١].

وأمر آخر، وهو أنّ ما ذكر في وجه الترتيب تفسير معنى، وما ذكر في تقرير الحال تفسير إعراب، وهم يفرقون بين تفسير المعنى، وتفسير الإعراب[٢]، ولا يلتزمون توافقهما، كما وقع ذلك كثيرًا لسيبويه[٣] والزمخشري وغيرهما.

وأمّا الإشكال الثاني ففي غاية السقوط؛ لأنّ الجمل السابقة ليست مستقلة، بل جملة: (ثمّ يموت ولا يؤمن) مرتبطة بالجملة الأولى على أنّها قيد فيها و(ثمّ) هنا واقعة موقع الفاء؛ فإنّها لمجرد الربط، لا للتراخي كما في قوله[٤]:

جَـــرَى فـــي الأنـابـيـب ثـــمّ اضـطـرب .....

(١) إلى هنا تنتهي نسخة: ب، وقد ذيل النص بلفظ: (انتهى)، وما أثبته من: أ والحاوي.

(٢) قال السيوطي في: الإتقان ١٢٣٥/٤: قد يقع في كلامهم: هنا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أنّ تفسير الإعراب لا بُدّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضرّه مخالفة ذلك.

(٣) عمرو بن قنبر، أخذ النحو عن الخليل، مات شابًا، وقد اختلف في سنة وفاته اختلافًا كثيرًا، والراجح أنه توفى في حدود (١٨٠هـ). ينظر: مراتب النحويين ٧٣، والفهرست ٧٤، والبلغة ١٣٣، وبغية الوعاة ٢٢٠/٢-٢٢٢.

(٤) وصدره: كهَزِّ الرديني تحت العجاج، والبيت لأبي دواد الأيادي، والشاهد فيه أنّ (ثمّ) وقعت موقع الفاء في إفادة الترتيب بلا مهلة؛ إذ (الهزّ) متى جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب بلا تراخٍ عنه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/٣، والارتشاف ١٩٨٨/٤، والمغني ٢٢٨/٢، والهمع ٢٣٧/٥، وشرح التصريح ١٦٢/٢، والدرر اللوامع ٩٦/٦، وقال الشنقيطي في معنى البيت: والرديني صفة للرمح، نسب إلى امرأة اسمها (ردينية) كانت تقوّم الرماح، و(العجاج): الغبار، و(الأنابيب): جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين، والمشبه فرس كانت تحت الممدوح.

وفي بعض طرق الحديث[١]: (لا يسمع بي من يهودي، ولا نصراني، فلم يؤمن بي إلاّ كان من أصحاب النار) ؛ فعلم أنّ جملة (يؤمن) مرتبطة بالأولى، وفاء الربط تصيّر الجملتين في حكم جملة واحدة، كما قرره النحاة في باب العطف في مسألة: الذي يطير فيغضب زيد الذباب[٢]، فقوله: إن أعدته إلى الجملة الأولى لزم الخلف، إلى آخره مدفوع بأنّه إذا أعيد إليها مقيدة بمضمون ما بعدها لا يلزم ما ذكره، والله [تعالى][٣] أعلم.

* * *

(١) أخرج الطبري عن أبي موسى الأشعري، أنّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم قال: (من سمع بي من أمتي، أو يهودي أو نصراني، فلم يؤمن بي، لم يدخل الجنة). جامع البيان ٣٦٥/١٢.

(٢) وتقديره: الذي إن يطر يغضب زيد الذباب، ومثله: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، وقالوا في توجيهه: فـ (اللذان) مبتدأ، وهو اسم موصول وجملة: (يقومان) صلته، وجملة: (يغضب زيد) معطوفة على جملة: (يقومان) الواقعة صلة، وكان القياس ألاّ يصح العطف ؛ لخلوها عن ضمير يعود على الموصول ؛ لأنّها رفعت الظاهر وهو (زيد)، ولكنها لما عطفت بالفاء صحّ ذلك ؛ لأنّ ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن الضمير ؛ لأنّ الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة ؛ لإشعارها بالسببية، فكأنك قلت: اللذان إن يقوما فيغضب زيد أخواك، و(أخواك) خبر (اللذان). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/٣، والارتشاف ١٩٨٦/٤، والهمع ٣٣/٥، وشرح التصريح ١٦٢/٢.

(٣) من: الحاوي.

المصادر

- الإتقان في علوم القرآن، الحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١ ه) تحقيق مركز الدراسات القرآنية- مجمع الملك فهد- المدينة المنورة- ١٤٢٦هـ.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥ ه) تحقيق د.رجب عثمان محمد، راجعه د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط١- ١٩٩٨م.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ ه) تحقيق إبراهيم محمد عبد الله- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق- ١٩٨٦م.

- الإكسير في علم التفسير، الطوفي سليمان بن عبد القوي الصرصري (ت٧١٦هـ) تحقيق د. عبد القادر حسين - دار الأوزاعي - بيروت - ١٩٨٩م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية- بيروت- ط١- ٢٠٠٤م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق د. جودة مبروك راجعه د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١- ٢٠٠٢م.

- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ) مطابع النصر الحديثة- الرياض (لا.ت).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. علي محمد عمر- مكتبة الخاجي- القاهرة- ط١- ٢٠٠٥م.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)

اعتنى به وراجعه بركات يوسف هبّوب- المكتبة العصرية- بيروت- ط١- ٢٠٠١م.

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العُكْبَري (ت٦١٦هـ) تحقيق محمد السيد أحمد- عالم الكتب- بيروت- ط١- ١٩٩٦م.

- تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) دار الكتب العلمية- بيروت- (لا. ت).

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ) تحقيق محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي- الجمهورية العربية المتحدة- ١٩٦٧م.

- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) تحقيق عبده علي كوشك- دار الفيحاء ودار المنهل ناشرون- دمشق- ط١- ٢٠٠٦م.

- تهذيب التهذيب، الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) باعتناء إبراهيم الزيبق وعادل مرشد- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ٢٠٠١م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق أحمد محمد عزوز- المكتبة العصرية- بيروت- ط١- ٢٠٠٥م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي- دار عالم الكتب- المملكة العربية السعودية- ط١- ٢٠٠٣م.

- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ) تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ٢٠٠٦م.

- حاشية مُسْند الإمام أحمد بن حنبل، أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الله السندي (ت١١٣٨هـ) تحقيق نور الدين طالب- من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- دولة قطر- دار النوادر- دمشق- ط١- ٢٠٠٨م.

- الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١ ه) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر - ط٢ - ١٩٥٩م.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠ه) مطبعة السعادة- ط١- ١٩٧٤م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه) تحقيق محمد علي النجّار- دار الكتاب العربي- بيروت (لا.ت).

- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦ه) تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط- دار القلم- دمشق- ط١- ١٩٨٦م.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت٨٢٥ه) راقب طباعته د. محمد عبد المعيد خان- حيدر آباد- الدكن- ط٢- ١٩٧٢م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١ه) شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم- عالم الكتب- القاهرة- ٢٠٠١م.

- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨ه) تقديم د.بشار عواد- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١١- ٢٠٠١م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد الحنبلي الدمشقي (ت١٠٨٩ه) أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، حققه محمود الأرناؤوط- دار ابن كثير- دمشق- بيروت- ط١- ١٩٨٦م.

- شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢ه) تحقيق د.عبدالرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون- هجر- مصر- ط١- ١٩٩٠م.

- شرح التسهيل، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق محمد عبد النبي محمد- مكتبة الإيمان- المنصورة- ط١- ٢٠٠٦م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد ابن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلميّة- بيروت- ط١- ٢٠٠٠م.

- شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ) تحقيق د.محمد الطيب الإبراهيم- دار النفائس- ط١- ١٩٩٦م.

- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ) صححه وعلّق عليه أحمد عزو عناية- مؤسسة التاريخ العربي- بيروت- ط١- ٢٠٠٧م.

- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) تحقيق د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية- ط١- ١٩٩٣م.

- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة (لا.ت).

- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ) تحقيق د.سلوى محمد عمر- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ط١- ١٤١٩هـ.

- صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) وقف على طبعه وتحقيقه محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي- ط١- ١٩٥٥م.

- طبقات الحفاظ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق علي محمد عمر- مكتبة وهبة- القاهرة- ط٢- ١٩٩٤م.

- طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ) تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- مكة المكرمة- جامعة أم القرى- ١٩٩٩م.

- طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق علي محمد عمر- مكتبة وهبة- مصر- ط١- ١٩٧٦م.

- عقود الزبرجد، الإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ) تحقيق د.سلمان القضاة- دار الجيل- بيروت- ١٩٩٤م.

- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) عني بنشره ج. برجستراسر- دار الكتب العلمية- بيروت- (لا.ت).

- الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم (ت٣٨٠هـ) اعتنى به وعلّق عليه الشيخ إبراهيم رمضان- دار المعرفة- بيروت- ط٢- ١٩٩٧م.

- الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق د.محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط٤- ٢٠٠٤م.

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح- مكتبة دار الزمان- المدينة المنورة- ط١- ٢٠٠٦م.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- مصر- ط٣- ١٩٨٦م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض- مكتبة العبيكان- الرياض- ط١- ١٩٩٨م.

- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ) دار الحديث- القاهرة- ٢٠٠٦م.

- مجمع الأمثال، أبوالفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ) تحقيق د.جان عبد الله توما- دار صادر- بيروت- ط١- ٢٠٠٢م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحيّ بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) تحقيق الرحالة الفاروق وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي الصادق- مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- دولة قطر- ط٢- ٢٠٠٧م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق د.محمد كامل بركات- مركز البحث العلمي وإحياء التراث العربي- جامعة أم القرى- ط١- ١٩٨٢م.

- المستقصى في أمثال العرب، جار الله بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية- بيروت- ط٢- ١٩٨٧م.

- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني (ت٣٨٤هـ) تحقيق عرفان بن سليم العشا- المكتبة العصرية- بيروت- ط١- ٢٠٠٥م.

- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق د.إحسان عبّاس- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط١- ١٩٩٣م.

- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) دار صادر- بيروت- ط٢- ١٩٩٥م.

- معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨ هـ) تحقيق د.بشّار عوّاد معروف، وشعيب الإرناؤوط، ود.صالح مهدي عبّاس، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٨٤م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام

الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- ط١- ٢٠٠٠م.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ) تحقيق محيي الدين ديب مستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف بدوي، ومحمود بزّال- دار ابن كثير- دمشق- بيروت، ودار الحكم- دمشق- بيروت- ط١- ١٩٩٦م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين- مركز إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- ط١- ٢٠٠٧م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب- بيروت (لا.ت).

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق د.إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- الزرقاء- ط٣- ١٩٨٥م.

- نَكت الهميان في نُكت العُميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) تحقيق أحمد زكي بك- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة- ط١- ٢٠٠٧م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ود.عبد العال سالم مكرّم- عالم الكتب- القاهرة- ٢٠٠١م.

* * *